الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة

(عدد 2024/77)

– طُلب فيه استعجال النظر –

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة (عدد 2024/77)

- تاريخ ورود المشروع: 05 نوفمبر 2024
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 نوفمبر 2024
- جلسة اللجنة: جلسة يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين (05 مع / 01 محتفظ / 00 ضد)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة (عدد 2024/77)

I ـ التقديم :

يهدف مشروع القانون المعروض الى الموافقة على اتفاق القرض الذي أبرمته الجمهورية التونسية بتاريخ 13 جوان 2024 مع البنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ بمبلغ جملي قدره 14 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 43,4 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة.

ويندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ مخطط الاستثمار الغابي الذي أعدته وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ سنة 2015 بدعم من البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية والصندوق الاستراتيجي للمناخ بهدف المحافظة على المحيط الغابي في تونس.

سيساهم المشروع في تحقيق التوجهات الاستراتيجية للدولة التونسية الرامية الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 والايفاء بتعهداتنا الدولية من خلال المساهمة المحددة وطنيا (NDC) المنبثقة عن اتفاق باريس للمناخ خاصة المتعلقة بالحد من انبعاثات الغازات السامة والتقليص من البصمة الكربونية. كما يعتبر المشروع تجسيما للمحور الرابع للرؤية الاستراتيجية التنموية لأفق 2035 "الاقتصاد الأخضر والانتقال الايكولوجي والطاقي" والمحور الرابع للمخطط التنموي للفترة (2023 ـ 2025) "الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية ".

I ـ أهداف المشروع :

يهدف المشروع عموما إلى تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في الملك الغابي العمومي والخاص في ثلاثة ولايات: باجة وسليانة وبنزرت. وذلك من أجل المساهمة في تنمية المناطق الريفية والتقليص في البصمة الكربونية والتصدي لتداعيات التغيرات المناخية. سينتفع من المشروع حوالي 42000 مواطن مع إحداث حوالي 2200 موطن شغل بصفة مباشرة وغير مباشرة. وتتمثل الأهداف الخصوصية للمشروع فيما يلي:

ـ دعم الآليات المتعلقة بمجابهة الحرائق في الغابات وإحداث منظومة يقظة استباقية في الغرض،

- استصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة من خلال إعادة تكوين مخزون بذور الزراعات المحلية، وتثبيت الكثبان الساحلية،

- تعزيز الفلاحة شبه الغابية في الملك الغابي الخاص من أجل الترفيع في الإنتاج الفلاحي وتحسين مردودية الأراضي الفلاحية والتقليص في البصمة الكربونية،

- تعميم أنواع الغراسات المحلية المقاومة للآفات والأمراض وتغير المناخ،

- التقليص في نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي من خلال المشاريع الصغرى المحدثة.

II - مكونات المشروع :

1. العنصر الأول: استصلاح ودعم توازن المنظومات الغابية المتدهورة (بكلفة تقديرية: 7,315 مليون دولار).

سيساهم هذا العنصر في المحافظة على المحيط الغابي واستدامته من خلال إنجاز الأنشطة التالية:

1.1. التنشيط المحلي وتطوير منظومة مجابهة حرائق الغابات والآفات:

- التخطيط التشاركي، الاعلام، التحسيس ودعم القدرات من خلال تكوين متخصص للمنتفعين،
- دعم التجديد التشاركي وتثمين المكتسبات في مجال البحث والتنمية عن طريق اتفاقية مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات،
- خلق مناخ ملائم للاستعادة التشاركية والمندمجة للغابات،
- تطوير وإرساء نظام تطوير وتنفيذ نظام للرصد والكشف والانذار المبكر للحرائق وأمراض الغابات،

2.1. استعادة المنظومات الغابية المتدهورة بالملك الغابي العمومي:

- تهيئة وتطوير 04 منابت غابية،
- استعادة الغابات المتدهورة على مساحة حوالي 3000 هكتار (تشجير، تسيير غابي، تجديد الغابات...)،
- توفير الحراسة للغابات على مساحة 30000 هكتار،
- تثبيت 200 هكتار من الكثبان الساحلية.

2. العنصر الثاني: تعزيز قدرة صمود التجمعات المحلية (بكلفة تقديرية: 11,548 مليون دولار)

سيساهم هذا العنصر في دعم البنية التحتية الغابية وتعزيز الفلاحة شبه الغابية في الملك الغابي الخاص من خلال إنجاز الأنشطة التالية:

1.2. تهيئة البنية التحتية:

- فتح 50 كم وتهيئة 40 كم من المسالك الغابية والريفية،
- دراسة، مراقبة ومتابعة أشغال تهيئة المسالك،
- تهيئة 07 مراكز غابية،
- بناء 15 خزان مياه،
- بناء 15 صهريج لتجميع المياه (نصف مردومة)،
- تهيئة عدد 15 نقاط مياه،
- فتح وتهيئة 101كم من القواطع النارية (فتح 17 كم وتهيئة 84كم)،
- بناء عدد 02 أبراج مراقبة،
- اقتناء عدد 02 آلة كاسحة.

2.2. تعزيز الفلاحة شبة الغابية والممارسات الغابية بأراضي الخواص ودعم الأنشطة الاقتصادية المدرّة للدخل:

- دعم انتاج النباتات الطبية والعطرية (اقتناء البذور وتجهيزات للمنابت) والإرشاد والتكوين لإنتاج البذور والشتلات بالنسبة للأصناف المحلية،
- تسهيل ولوج المنتفعين للمعدات التحويلية (دعم الفئات الهشة من متساكني الغابات لتطوير مشاريع صغرى حول العسل وشمع النحل واستغلال النباتات الطبية والعطرية.

3.2. تمويل المشاريع الصغرى في مجال الغابات والفلاحة شبه الغابية بأراضي الخواص من خلال التشجير وزراعة النباتات الطبية والعطرية والفلاحة شبه الغابية:

- تتولى الدولة توفير الشتلات ويتولى المنتفعون القيام بعمليات العناية بالمغروسات وسقيها وحراستها. وذلك طبقا لعقود برامج تضبط في الغرض. ودعم المنتفعين لإنجاز مشاريع صغرى وأنشطة مدرّة للتدخل وذلك من خلال التكوين والتدريب، والتوعية والتحسيس وتسهيل حصولهم على المعدات والتجهيزات اللازمة.

- تشجير 1050 هكتار من الخروب والأكاسيا تتخللها الحبوب، زراعة 800 هكتار من النباتات الطبية والعطرية، تشجير 600 هكتار من الأصناف الغابية.

4.2. تسهيل الولوج الى القروض الصغرى لإرساء نظام تمويل خاص لبعث المؤسسات الصغرى:

- تشخيص مؤسسات التمويل الأصغر المتاحة،
- توفير الدعم الفني لفائدة رائدي الاعمال من النساء والشباب (إعداد مخططات الاعمال) وتسهيل تواصلهم مع مؤسسات التمويل،
- إعداد أدوات الحماية البيئية والاجتماعية (مخططات الحماية الاجتماعية والبيئية ومتابعة تنفيذها...).

3. العنصر الثالث: التصرف والمتابعة والتقييم (بكلفة تقديرية: 2,478 مليون دولار)

ستخصص الموارد المرصودة بعنوان العنصر الثالث لتمويل الأنشطة التالية:

- انتداب مكتب دراسات كدعم فني لوحدة التصرف في المشروع،
- اقتناء المعدات والتجهيزات ووسائل النقل الضرورية لإنجاز المشروع،
- تركيز نظام للتصرف والمعلومات مع إعداد دراسة حول الوضعية المرجعية، التقييم نصف المرحلي، التقرير الختامي للمشروع، الدليل العلمي للإجراءات الخاص بالمشروع،
- دعم القدرات وتكوين الإطارات،
- مصاريف التسيير وتنسيق تنفيذ المشروع على المستويين المركزي والجهوي.

III ـ كلفة المشروع ومبلغ القرض :

تبلغ الكلفة الجملية للمشروع دون احتساب الأداءات: 23,722 مليون دولار (حوالي 73,54 مليون دينار)، يساهم البنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في موارد الصندوق الاستراتيجي للمناخ بقرض يقدر بـ 14 مليون دولار (59 % من الكلفة الجملية) وهبة تبلغ 3مليون دولار (12,6%). وتبلغ المساهمة الوطنية حوالي 6,062 مليون دولار (25,6 %) وتقدر مساهمة المنتفعين بحوالي 0,661 مليون دولار (2,8 %).

IV ـ شروط التمويل ورزنامة إنجاز المشروع :

- نسبة الفائدة: نسبة فائدة سنوية قارة 1,11 %،
- عمولة افتتاح: 0 % وعمولة تعهّد: 0 %،
- فترة السداد: 20 سنة منها 8 سنوات إمهال،
- روزنامة الإنجاز: 2024.2029، عن طريق الإدارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

II ـ أعمال اللجنة :

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع هذا القانون.

وبيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن مشروع القانون يهم تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في إطار التوجهات الاستراتيجية الوطنية (استراتيجية 2035 "الاقتصاد الأخضر والانتقال الايكولوجي والطاقي" ومخطط التنمية 2026-2030 "الاقتصاد الأخضر والتغيّرات المُناخية") والإيفاء بالتعهدات الدولية بمقتضى اتفاق باريس للمناخ وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر إنجاز مشاريع تنموية مع تكريس التميز الإيجابي للمناطق محدودة الدخل بحيث أن هذا المشروع يخص ولايات باجة وسليانة وجزء من بنزرت ويعزز الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنمية الثروة الغابية والرعوية.

وأفاد أنه تم العمل مع الجهة المنفذة للمشروع وبالاشتراك مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعزيز الملك العمومي. وتمت المفاوضات مع البنك الافريقي للتنمية بوصفه المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ تأجلت في ثلاثة مناسبات لضمان جاهزية وهيكلة المشروع وتجاوز الإشكاليات التي تمّت مع البنك الدولي في سنة 2015 لضمان أكثر سبل نجاح للمشروع.

وتتمثل أهداف المشروع في المساهمة في التنمية الريفية من خلال خلق مواطن شغل والتقليص في نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي من خلال المشاريع الصغرى المُحدثة، إضافة إلى العمل على مجابهة التغيرات المناخية من خلال دعم الآليات المتعلقة بمجابهة الحرائق في الغابات وإحداث منظومة يقظة استباقية في الغرض واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة من خلال إعادة تكوين مخزون بذور الزراعات المحلية وتثبيت الكثبان الساحلية؛ هذا علاوة على تعزيز الفلاحة شبه الغابية في الملك الغابي الخاص من أجل الترفيع في الإنتاج الفلاحي وتحسين مردودية الأراضي الفلاحية والتقليص في البصمة الكربونية وتعميم أنواع الغراسات المحلية المقاومة للآفات والأمراض وتغيّر المناخ.

ثم استعرض مكونات المشروع الذي يتركب من ثلاث عناصر وهي التالية:

- العنصر الأول "استصلاح ودعم توازن المنظومات الغابية المتدهورة" بكلفة تقدر بـ 7,315 مليون دولار: وسيتجسد ذلك من خلال: التنشيط المحلي وتطوير منظومة مُجابهة حرائق الغابات والآفات

خاصة عبر دعم التشاركية على مستوى التخطيط والتجديد والتكوين والبحث والاستعادة المندمجة للغابات؛ وأيضا من خلال تطوير وإرساء نظام تطوير وتنفيذ نظام للرصد والكشف والإنذار المُبكّر للحرائق وأمراض الغابات؛ واستعادة المنظومات الغابية المُتدهورة بالملك الغابي العمومي عبر عمليات التهيئة والحماية والتجديد.

- العنصر الثاني "تعزيز قدرة صمود التجمّعات المحليّة" بكلفة تقدر بـ 11,548 مليون دولار: وذلك من خلال دعم البنية التحتية الغابيّة وتعزيز الاستثمار الخاص في مجال الفلاحة الغابية وشبه الغابية خاصة عبر المساندة الفنية واللوجستية التي توفرها الدولة وتيسير الولوج لمصادر تمويل المشاريع الصغرى في هذا المجال.

- العنصر الثالث "التصرف والمتابعة والتقييم" بكلفة تقدر بـ 2,478 مليون دولار ستخصص للأنشطة الفنية واللوجستية والمعلوماتية والتنسيقية إضافة الى دعم القدرات وتكوين الإطارات.

وأوضح أنه تم الانطلاق في المشروع بحكم أن الهبة دخلت حيز النفاذ وقدّم جدولا تفصيليا لمكونات المشروع المذكور (تجدونه مرفقا بالتقرير).

وبيّن ممثل الإدارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن المشروع يمس عديد الجوانب وهي الجانب الاجتماعي بحكم أن يمسّ فئات هامة والجانب البيئي بحكم أنه يساهم في تخفيف التغيرات المناخية والجانب الاقتصادي بحكم دوره الهام في التنمية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مردودية هذا المشروع وتقدّموا ببعض التساؤلات تعلقت خاصة بعدم الانسجام بين عنوان مشروع القانون ومحتوى وثيقة شرح الأسباب المصاحبة وعن معايير اقتصار المشروع الاستثماري على ثلاث مناطق بعينها وهي باجة وسليانة وبنزرت رغم عدم انتمائها لنفس الإقليم واختلاف خصائصها الجغرافية وبالتالي جدوى المشروع على المستوى الإقليمي. كما استوضحوا عن مدى قدرة المشروع على توفير مواطن شغل والتقليص من نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي.

هذا، وجدّدوا مساندتهم وتثمينهم للقروض الموجهة للاستثمار واستوضحوا عن كيفية التصرف في الهبات التي يتم التنصيص عليها في مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات التمويل وهل يتم توظيفها حصرا في تنفيذ المشروع الاستثماري أو توجّه لخزينة الدولة.

واستفسر النواب عن مشاركة المجالس المحلية في برمجة المشاريع ذات الطابع المحلي أم أن هذه البرمجة تتم كما جرى به العمل سابقا على المستوى المركزي وعن جدوى المشروع على الإقليمين. واستوضحوا عن أسباب فشل تجربة التمويل السابقة مع البنك الدولي وهل تمت دراسة أسباب ذلك وكيفية تداركه وسبل ضمان نجاح المشروع وتحقيقه للأهداف المرجوة، وأوصوا بتعزيز الرقمنة في مجال متابعة تنفيذ المشاريع.

وتعرّض النواب إلى بعض المظاهر المستفحلة في الغابات على غرار الحرائق المفتعلة وكيفية تفعيل منظومة اليقظة والاستيلاءات على الأملاك والانتصاب في الملك الغابي الخاص للدولة والصعوبات التي يعاني منها حراس الغابات وسكان الفجوات الغابية، وتساءلوا عن وجود خطة لمعالجة إشكاليات الملك الغابي وعن التعاطي مع الانتقال من المنظومة الغابية العمومية إلى المنظومة الغابية الخاصة.

وفي ردّه، بيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الاشكال لا يتمثل في التمويل أو في المنح المرصودة وإنما يكمن في تنفيذ المشاريع وهو مشكل هيكلي لا بدّ من معالجته بحكم النقص الكبير في الخبرات والنقص في تحفيز الكفاءات بما يؤثر على القدرة على تنفيذ المشاريع وهو ما تعمل على معالجته دوريا وزارة الاقتصاد والتخطيط. وجدّد تأكيده أن رأس المال البشري يعتبر أهم عنصر في تنفيذ المشروع والضامن الأساسي لنجاحه، معتبرا أن المسؤولية مشتركة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لإيجاد الحلول اللازمة لدفع تنفيذ المشاريع.

وبخصوص مضمون وثيقة شرح الأسباب، أوضح أنه لا يتم الموافقة على أي مشروع إلا بعد تقديم دراسة لمردوديته الاقتصادية والمالية والأهداف المُراد تحقيقها، هذا، ويقوم الممول بصفة دورة بتقييم المشروع.

وأوضح أن الهبة ليست مرصودة في الميزانية بل هي مرتبطة بالمشروع وتخضع لنفس شروط القرض وكل نشاط ترصد له اعتمادات سواء على الهبة أو على القرض ولا يمكن استغلالها في مآرب أخرى ولا يتم بالتالي صرفها إلا في مكونات المشروع. وذكّر أن المشروع تمت برمجته منذ سنة 2015 وسيتم اعتماد تمشي مختلف لاستهداف الجهات المعنية في إعداد المخطط 2026-2030.

من جهته، بيّن ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن المشروع سيحقق مواطن شغل وهو في مرحلته الأولية وسيتم تعميمه مستقبلا، وتم اختيار الولايات المستهدفة بناء على خاصياتها الجغرافية الغابية المتشابهة وهو اختيار تقني بحت.

III ـ قرار اللجنة :

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

ملحق بالتقرير: جدول تفصيلي لمكونات مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في تونس

المكون	وصف المكونات الفرعية	الكلفة (بالألف دينار)	مصدر التمويل
المكون 1: استصلاح وتثبيت المنظومات الغابية المتدهورة (الكلفة: 7.315 مليون دولار) 34%	المكون الفرعي 1.1: التنشيط المحلي وتطوير منظومة مجابهة حرائق الغابات والآفات	987	
	1.1. التخطيط التشاركي، الإعلام، التحسيس ودعم القدرات التكيفية للمنتفعين من خلال نجاز الأنشطة التالية بالخصوص:	472	هبة 100 %
	أ) إعداد مخططات التنمية التشاركية والمندمجة ودعم تنفيذهم من خلال انتداب مكتب دراسات (مكتب عدد1)	276	هبة 100 %
	ب) تنفيذ مخطط توعية وتحسيس لفائدة الهياكل المنظمة (مجامع تنمية فلاحية، الشركات التعاونية، الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الشركات الأهلية...) (مكتب عدد 1)	18	هبة 100 %
	ت) تنظيم المنتفعين ودعم قدراتهم في مجال تثمين المنتوجات الغابية والرعوية والفلاحية (مكتب عدد 1)	96	هبة 100 %
	ث) دعم القدرات في مجال التجديد التكنولوجي وتطوير نظام معلومات حول الأسواق واستغلال المنتوجات الغابية. وذلك عن طريق انتداب خبير في المجال.	58	هبة 100 %
	ج) إعداد خطة تواصل موجهة للعموم (مكتب دراسات عدد 2)	23	هبة 100 %
	1.2. دعم التجديد التشاركي وتثمين المكتسبات في مجال البحث والتنمية عن طريق اتفاقية مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات.	50	
	أ) تجميع الممارسات الجيدة في مجال التنمية المستدامة للمنظومات الغابية وشبه الغابية:	10	هبة 100%
	ب) تركيز قطع نموذجية وإرشادية للممارسات الجيدة في المجال الفلاحة شبه الغابية (إدخال وإكثار الأصناف المقاومة للآفات والأمراض والمتكيفة مع تغير المناخ) لاستصلاح الأراضي المتدهورة وتثبيت التربة على المنحدرات.	40	هبة 100 %
	1.3. خلق مناخ ملائم للاستعادة التشاركية والمندمجة للغابات	310	
	أ) إعداد نظام متابعة تنفيذ أمثلة التهيئة الغابية.	10	هبة 100 %
	ب) إعداد مخططات التصرف في الغابات عن طريق مكتب الدعم الفني.	300	هبة 100 %
	1.4. تطوير وارساء نظام تطوير وتنفيذ نظام للرصد والكشف والإنذار المبكر للحرائق وأمراض الغابات	155	
	أ) تصميم و إنشاء نظام للرصد والإنذار المبكر ودعم قدرات الجهات الفاعلة المسؤولة المكلفة باستعماله وإدارته (مكتب دراسات عدد 3)	87	هبة 100 %
	ب) اقتناء التجهيزات والمعدات الضرورية لإرساء نظام المعلومات	68	قرض 100 %
	المكون الفرعي 2.1: استعادة المنظومات الغابية المتدهورة	6339	

	يدعم المشروع أنشطة تدعم استصلاح واستعادة المنظومات الغابية المتدهورة بملك الدولة للغابات من خلال:		
	أ) تهيئة وتطوير 04 منابت غابية	1032	50 % هبة 50 % قرض
	ب)استعادة الغابات المتدهورة على مساحة حوالي 3000 هكتار (تشجير، تسيير غابي، تجديد الغابات...)	3629	50 % هبة 50 % قرض
	ت) توفير الحراسة للغابات على مساحة 30000 هكتار لوضعها في حالة راحة.	1452	مساهمة الدولة
	ث) اقتناء دراجات نارية لفائدة حراس الغابات للحراسة	29	%هبة 100
	ج) تثبيت 200 هكتار من الكثبان الساحلية	497	100%قرض
المكون 2: تعزيز قدرة صمود التجمعات المحلية (الكلفة: 11.548 مليون دولار) %54	المكون الفرعي 1.2. تهيئة البنية التحتية من خلال إنجاز الأشغال التالية	7149	
	أ) فتح 50 كم وتهيئة 40 كم من المسالك الغابية والريفية	5318	100%قرض
	ب) دراسة، مراقبة ومتابعة أشغال تهيئة المسالك	261	100%هبة
	ت) تهيئة 07 مراكز غابية	345	100%قرض
	ج) بناء 15 خزان مياه	97	100%قرض
	ح) بناء 15 صهريج لتجميع المياه -نصف مردومة)	97	100%قرض
	خ) تهيئة عدد 15 نقاط مياه	97	100%قرض
	د) فتح وتهيئة 101 كم من القواطع النارية (17فتح كم وتهيئة 84 كم)	114	100%قرض
	ذ) بناء عدد 02 أبراج مراقبة	113	100%قرض
	ر) اقتناء عدد 02 آلة كاسحة	968	100%قرض
	المكون الفرعي 2.2. تعزيز الفلاحة شبه الغابية والممارسات الغابية بأراضي الخواص ودعم الأنشطة المدرة للدخل	3446	
	أ) دعم إنتاج النباتات الطبية والعطرية (اقتناء البذور وتجهيزات للمنابت) والإرشاد والتكوين لإنتاج البذور والشتلات بالنسبة للأصناف المحلية	48	100%هبة
	ب) تسهيل وصول المنتفعين بما في ذلك النساء والشباب لمعدات التحويل: 1. إعداد دليل إجراءات لانتقاء الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الصغرى وإعداد مخططات الاعمال 2. اقتناء معدات التحويل الضرورية لإنجاز الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الصغرى 3. دعم الفئات الهشة من متساكني الغابات لتطوير مشاريع صغرى حول العسل وشمع النحل واستغلال النباتات الطبية والعطرية.	25 226 194	هبة قرض هبة
	المكون الفرعي 3.2. تمويل المشاريع الصغرى في مجال الغابات والفلاحة شبه الغابية بأراضي الخواص من خلال التشجير لدى الخواص حول النباتات الطبية والعطرية والفلاحة شبه الغابية		
	1. مشاريع صغرى حول الفلاحة الغابية: تشجير 1050 هكتار باعتماد الخروب والأكاسيا تتخللها الحبوب.	2032	فرض/ مساهمة الدولة/ مساهمة المنتفعين
	2. مشاريع صغرى حول النباتات الطبية والعطرية: زراعة النباتات الطبية والعطرية على مساحة 800 هكتار	148	فرض/ مساهمة الدولة/

			مساهمة المنتفعين
	3. مشاريع صغرى ذات صبغة غابية: تشجير 600 هكتار باعتماد أصناف غابية.	773	فرض/ مساهمة الدولة/ مساهمة المنتفعين
يمول المشروع أنشطة تشجير لدى الخواص حيث تتولى الدولة توفير الشتلات ويتولى المنتفعين القيام بعمليات العناية بالمغروسات وسقيها وحراستها. وذلك طبقا لعقود برامج تضبط في الغرض.. كما يدعم المشروع المنتفعين لإنجاز مشاريع صغرى و أنشطة مدرة للدخل وذلك من خلال التكوين والتدريب، وكذلك من خلال التوعية والتحسيس وتسهيل وصولهم إلى بالمعدات والتجهيزات اللازمة.			
	المكون الفرعي 4.2. تسهيل الوصول إلى القروض الصغرى لإرساء نظام تمويل خاص بالنساء والشباب وبعث المؤسسات الصغرى.	478	
	أ) تشخيص مؤسسات التمويل الأصغر المتاحة (بدعم من مكتب الدراسات)	10	100%هبة
	ب)توفير الدعم الفني للنساء والشباب (إعداد مخططات الأعمال،) وتسهيل وصولهم وتواصلهم مع مؤسسات التمويل الأصغر وذلك عبر انتداب مكتب دراسات.	48	100%هبة
	ت)اقتناء المعدات حسب الاحتياجات المضبوطة مسبقا ووضعها على ذمة الهياكل المنظمة مع تمييز النساء والشباب.	218	100%هبة
	ث)إعداد أدوات الحماية البيئية والاجتماعية (مخططات الحماية الاجتماعية والبيئية، ....)	81	100%هبة
	ج) دراسة حول جاذبية الفلاحة شبه الغابية بالأراضي المتدهورة لدى الخواص. يمول المشروع دراسة تشخيصية جاذبية الفلاحة الغابية وحول وضعية وفاعلية اليات التمويل المتاحة بهدف اقتراح أدوات مستجدة محفزة ومتماشية مع تمويل المشاريع الصغرى والأنشطة المدرة للدخل في مجال الغابات والفلاحة شبه الغابية بما في ذلك مقترحات النصوص القانونية (مكتب دراسات)	97	100%هبة
	ح) متابعة تنفيذ مخططات الحماية البيئة والاجتماعية	24	100%هبة
المكون 3: التصرف والمتابعة والتقييم (الكلفة: 2.478 مليون دولار) 12%	انتداب مكتب دراسات (دعم فني)	728	هبة
	اقتناء 06 سيارات (05 سيارات رباعية الدفع+01 سيارة اتصال)	221	قرض
	اقتناء المعدات والتجهيزات الضرورية لإنجاز المشروع	67	هبة/قرض
	تركيز نظام للتصرف والمعلومات مع إعداد دراسة حول الوضعية المرجعية ة التقييم نصف المرحلي، تقرير انتهاء المشروع، الدليل العملي للإجراءات الخاص بالمشروع.	166	هبة/قرض
	تكوين الإطارات	216	هبة
	مصاريف التسيير وتنسيق المشروع على المستويين المركزي والجهوي.	465	هبة/قرض

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة

(عدد 2024/77)

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتفاق القرض المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ، بمبلغ أقصاه أربعة عشرة مليون (14.000.000) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المُتدهورة.